في جلسات أمس لمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن

أوراق العمل تناقش مشاريع المنطقة الحرة والصناعية والسياحية ودور القطاع الخاص اليمني والخليجي

إجماع خليجي على ضرورة الاستثمار في اليمن

الدعوة إلى تهيئة مناخ الاستثمار وزيادة حرية الاقتصاد اليمني

صنعاء / سبأ:

تواصلت أمس الاثنين لليوم الثاني جلسات أعمال مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن حيث استعرضت القضايا المتعلقة بالصناعة في اليمن من حيث الإمكانات، والفرص، والآفاق.

واستعرضت الجلسة السادسة والتي رأسها وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل خمس أوراق عمل عرضت ورقة العمل الأولى مشروعاً لإنشاء قرية شحن جوي جنوب غرب مطار عدن الدولي بمساحة ١١٠ هكتارات لربط حركة النقل البحري بحركة الشحن الجوي ، حيث ستنفذ على ثلاثة مراحل بقدرة مناولة إجمالية ٣٠٠ ألف طن سنويا قابلة للزيادة.

وطالبت ورقة العمل التي قدمتها الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون بضرورة تهيئة المناخ الاستثماري في اليمن ليصبح مغريا لجذب الاستثمارات الخارجية، خليجية أو غير خليجية، وتوفير شروط ومعايير التنافسية في كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار خاصة من الناحية القانونية،وقضاء نزيه وقوة نفاذ القانون،وإدارة كفؤة.

وأشارت الورقة إلى انه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات أمام تشجيع المستثمرين الأجانب وخاصة الخليجيين للاستثمار في اليمن منها انخفاض درجة الحرية الاقتصادية،وارتفاع معدل التضخم والإجراءات الروتينية لمنح التراخيص للاستثمارات الأجنبية وانخفاض مستوى خدمات البنية التحتية.

وتناولت الورقة التي عرضها نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة رئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور محمد حمود الوذن الفرص الاستثمارية في المنطقة الحرة بعدن،والدراسات والتصاميم الهندسية حسب المواصفات والمقاييس العالمية لمشروع المنطقة الصناعية والتخزينية في القطاع "جي" بمساحة ٧٨٧ هكتار ، شاملا قطاع التخزين والصناعات الخفيفة والتحويلية والخدمات الترفيهية،وبينت الورقة المشاريع التي يمكن إقامتها في المنطقة الصناعية التخزينية،والية تنفيذ المشروع والمحددة بمرحلتين تتمثل الأولى بإقامة البنى التحتية والثانية بإقامة المشاريع الصناعية والتخزينية.

وعرض وزير الصناعة والتجارة الأسبق الدكتور خالد راجح شيخ في الورقة الثانية الفرص الاستثمارية في مجال المناطق الصناعية ..مشيرا الى ان هذه المناطق تهدف إلى توفير الأرض والخدمات اللازمة للنشاط والاستثمار الصناعي في مناطق محددة تسهل مهمة المستثمر وتقلل كلفة الاستثمار وتوفر الرعاية والإشراف والتكامل الصناعي وغيرها .

واستعرض شيخ مميزات المناطق الصناعية بعدن والحديدة والمكلا والأعمال الفنية والتنفيذية المنجزة والجارية فيها وأعمال التطوير والتزويد بالبنى الأساسية، إضافة الى مشاريع المناطق الصناعية التخصصية قيد الدارسة في (لحج، بلحاف) المنطقة الصناعية بأبين والأعمال المنفذة فيها.

وتناول شيخ المنتجع السياحي بفقم "عمران"، والمناطق الاقتصادية المشتركة، و مزايا مشاريع في هذه المناطق بحكم قربها من الموانئ والطرق الدولية وتوفر قوة العمل المؤهلة والأرض وخدمات البنى التحتية.

الورقة الثالثة التي قدمها الدكتور عبدالله بن مرعي بن محفوظ رئيس مجلس رجال الاعمال اليمني السعودي أشارت الى ان المدن الصناعية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق نمو اقتصادي وزيادة حجم الخدمات في مجالات الصناعة والاستثمار وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني .

وأكدت الورقة على أهمية إنشاء المناطق الصناعية لدعم اقتصاد الجمهورية اليمنية ، بالإضافة إلى الملامح العامة للصناعة اليمنية، وأهمية المدن الصناعية للاقتصاد اليمني، وأهدافها .

وتطرقت إلى أسباب اختيار موقع المدن الصناعية الثلاث الواقعة في مثلث عدن لحج أبين والمدن الصناعية في محافظتي حضرموت والحديدة، وكذا مقومات نجاح المدن الصناعية اليمنية .

الاستثمار بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية "الواقع والطموحات" كان عنوان الورقة الرابعة التي قدمتها الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي استعرضها المستشار الاقتصادي عبد اللطيف بن إبراهيم المقرن .

وإشارات إلى أن العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي تحتل أهمية خاصة نتيجة للتقارب الجغرافي والحضاري بين الجانبين ، كما أن الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل كبير في دعم مسيرته الاقتصادية على علاقاته مع دول الجوار، حيث يشكل اليمن عمقا استراتيجيا وامتدادا جغرافيا وديموغرافياً طبيعياً لدول المجلس.

واعتبرت الورقة قبول اليمن كعضو لدى العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة ضمن إطار مجلس التعاون قاعدة متينة وجادة لموضوع قبولها كعضو فاعل في هذا المجلس..مشددة على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ، من خلال تعزيز عمليات الاستثمار المشترك بينهما، وفتح الأسواق للتبادل التجاري، وتبادل المصالح المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص لدى الجانبين ليلعب دورا أكثر فاعلية لبناء ورسم حدود ومجالات العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ودعم توفير الأجواء المناسبة.

وقيمت الورقة التدفقات الاستثمارية بين دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، مبينة أن الأرقام تشير الى أن التدفقات متقاربة حسب المعايير المطلقة وربما متساوية حسب المعايير الاقتصادية،حيث بلغ حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٥) حوالي ٥٣٩ مليون دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات اليمنية في دول المجلس ٤١٨ مليون دولار خلال نفس الفترة ،وتأتي استثمارات السعودية منها أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الخليجية في اليمن،ويصل الى المملكة ٧٠٪ من صادرات اليمن.

وأرجعت ذلك إلى طبيعة العلاقات بين الجانبين والقرب الجغرافي وتواجد العديد من المستثمرين السعوديين ذوي الأصول اليمنية في المملكة،والذين يشكلون المصدر الأساسي للاستثمارات الصادرة من السعودية الى اليمن.

وأوضحت الورقة إن الاستثمارات الواردة من دول المجلس تشكل حوالي ٨٦٪ من إجمالي الاستثمارات الواردة الى اليمن من الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٥ الى ٢٠٠٥م ، فيما تشكل الاستثمارات الصادرة الى دول المجلس حوالي ٦١٪ من إجمالي الاستثمارات الصادرة من اليمن الى الدول العربية لنفس الفترة.

واستعرضت الورقة الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية لتحديث نظامها الإداري والارتقاء به من أجل التخلص من العديد من السلبيات مثل الروتين ومعالجة تفشي ظاهرة الفساد،وتطبيق برامج إصلاحية شاملة من خلال تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية والمالية والإدارية وتفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة..مشيرة الى انه لا يزال هناك العديدً من المعوقات والصعوبات أمام تشجيع المستثمرين الأجانب وخاصة الخليجيين للقدوم والعمل على استثمار أموالهم في اليمن منها انخفاض درجة الحرية الاقتصادية،وارتفاع معدل التضخم والإجراءات الروتينية لمنح التراخيص للاستثمارات الأجنبية وانخفاض مستوى خدمات البنية التحتية.

وطالبت الورقة بضرورة تهيئة المناخ الاستثماري في اليمن ليصبح مغريا لجذب الاستثمارات الخارجية، خليجية أو غير خليجية،وتوفير شروط ومعايير التنافسية في كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار خاصة من الناحية القانونية،وخدمات وبنى تحتية مادية وبشرية، وإدارة كفؤة وقضاء نزيه وقوة نفاذ القانون وتخطيط سليم وخارطة استثمارية وتسويق جيد. وقالت " يمكن لدول المجلس ان تساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي في اليمن، من خلال زيادة الدعم الذي تقدمه حكومات دول المجلس ، وتوجيه هذا الدعم الى المجالات التي تخدم البنية الاقتصادية والاستثمارية،وتفعيل دور مؤسسات الاستثمار القائمة حاليا واستحداث اطر مؤسسية جديدة، تعمل على تحديد وتشخيص الفرص الاستثمارية وتسويقها بصفة دورية ومستمرة في الخارج،والقيام بزيارات ميدانية الى المستثمرين في دول المجلس لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة عليهم مباشرة " .

واعتبرت عملية الاستثمار مصلحة إستراتيجية لدول المجلس لابد من دعمها وتطويرها من خلال شركات القطاع الخاص،تمهيدا للتكامل الاقتصادي والانصهار في بوتقة دول مجلس التعاون لذا لابد من إجراء الإصلاحات الإدارية والمالية، وتعضيد الجهاز الإداري اليمني، وإجراء المزيد من تحسين القوانين والأنظمة الاقتصادية وتعزيز مكانة القضاء لخدمة القطاع الخاص.

وعن دور القطاع الخاص اليمني والخليجي أشارت الورقة الى ضرورة بناء قاعدة معلومات وإحصائيات متكاملة،وتهيئة الفرص الاستثمارية المتاحة، وتسهيل إجراءات الاستثمار لتصبح جاهزة تحت تصرف المهتمين من المستثمرين ،والتوسع في إقامة الندوات والمؤتمرات والفعاليات المشتركة بين الجانبين بهدف التعريف بمناخ وفرص الاستثمار المتاحة، إضافة الى التوسع في تنظيم زيارات للوفود التجارية بين الجانبين، وإقامة المعارض الاستثمارية المتخصصة،وتنسيق الجهود المشتركة للسعي لدى حكومات الطرفين الخليجي واليمني لتذليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض المستثمرين من الجانبين ،و المساعدة في حل الخلافات الاستثمارية التي قد تنشأ، وتقديم الخدمات القانونية من خلال الاستفادة من مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الذي يتخذ من مملكة البحرين مقرا له، وإقامة محاكم تجارية متخصصة في اليمن .

وتناولت ورقة العمل الخامسة برنامج تطوير مدن الموانئ في اليمن قدمها محمد منصور زمام مدير عام البرنامج الأهداف الإستراتيجية للبرنامج التي عملت على تحويل المدن الرئيسية للموانئ اليمنية عبر الحديدة والمكلا والمخا الى مراكز أساسية للنمو الاقتصادي وذلك من خلال خلق وتوافر بنى مساعدة لنمو وتطور مشروعات القطاع الخاص.

وأشارت الورقة إلى أن الأهداف المحددة عملت على تقوية القدرات التخطيطية والشراكة الفاعلة في تسجيل الاعمال وتقديم إصلاحات لتحديد الاستثمار الخاص والتشجيع على إيجاد فرص عمل في مدن الموانئ، بالإضافة الى تحسين مستوى خدمات البنى التحتية التى يمكن الاعتماد عليها في تشجيع ا لاستثمار ، ودعم القطاع الخاص في الدخول في شراكة دولية ومن ثم خلق فرص عمل ورفع وتيرة الاقتصاد في تلك المدن .

وأكدت الورقة أن المحور الاقتصادي يختلف من مدينة إلى أخرى.. منوهة بأهمية تنويع اقتصاد المدينة وتهيئته أفضلها للاستثمار الترويج للمدن الاقتصادية والمناطق الصناعية للاستثمار فيها وتنمية المهارات وتطويرها .

كما استعرضت الورقة الاعمال والمشاريع التي نفذها برنامج تطوير المدن وتأهيلها بالإضافة إلى الحوافز الاستثمارية في موانئ المدن التي قدمها قانون الاستثمار في هذا المجال.

تقرير دولي يؤكد :

اليمن يتقدم في جذب الأعمال التجارية والاستثمارية إليه

صنعاء / سبأ:

كشف تقرير دولي عن تحسن بيئة تبسيط وتسهيل أداء الأعمال التجارية والاستثمارية في اليمن خلال العام المنصرم ٢٠٠٦م، مشيرا إلى أن اليمن تقدمت من المرتبة (١٠١) التي كانت تحتلها في العام م ٢٠٠٥م إلى المرتبة (٩٨) خلال العام المنصرم من بين (١٧٥) دولة في العالم.

وأشار التقرير السنوي الرابع لأداء بيئة الأعمال للعام ٢٠٠٧م "doingbusiness٢٠٠٧" والذي يتناول طبيعة أوضاع القوانين واللوائح التنظيمية المنظمة لأنشطة القطاع الخاص ومشاريعه الاستثمارية خلال العام ٢٠٠٦م إلى أن الإصلاحات الضريبية التي اتخذتها اليمن مؤخرا بإصدارها لقانون ضريبة المبيعات العامة، قد انعكس إيجاباً بتقدمها في مؤشر تسديد الضرائب ... مشيرا إلى انخفاض إجمالي الضرائب المسددة في اليمن من ١٢٩ في المائة من الربح الإجمالي للشركات في عام ٢٠٠٥م إلى ٤٨ في المائة من الربح الإجمالي للشركات في عام ٢٠٠٦م .

وأكد التقرير الذي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه حدوث تحسن نسبي في مؤشر الإدارة الرشيدة في اليمن من (١٦،٣ – ١٨،٢) ومؤشر جودة البنية الإجرائية من(١٦،٣– ٢١،٣)، وكذا تحسن مؤشر التحكم في الفساد من (٢٢،– ٣٤،٠) .

ولفت التقرير إلى تراجع اليمن في مؤشر التجارة عبر الحدود، معتبرا أن التعديلات التي أجريت على المؤشرات الفرعية لهذا المكون قد ادى الى رفع تكاليف الشحنة المصدرة إلى اليمن لتصل الى (١،١٢٩) دولار لكل شحنة مصدرة و(١،٤٧٥) دولار لكل شحنة مستوردة.. مؤكدا أن اليمن احتلت المرتبة "٣٧" في العام٢٠٠٦م في مؤشر "إنفاذ العقود" فيما تراجعت مرتبتها في مؤشر "تصفية الأعمال" على المستوى العالمي والذي كانت اليمن قد احتلت فيه المرتبة الـ (٧٨) في عام ٢٠٠٥م إلى المرتبة (٨٢) في عام٢٠٠٦م، مرجعا هذا التراجع الى "تساوي حالات الإفلاس في اليمن بمنطقة شرق آسيا وشمال إفريقيا".

من جهة أخري أشاد أكاديميون يمنيون في مجال الاقتصاد بقرار الحكومة انتهاج نظام " النافذة الواحدة للتخليصات الجمركية والإعفاءات ..مشيرين إلى أن نظام النافذة الواحدة سيمثل دفعة جادة ومؤثرة لمنظومة الاستثمار في اليمن وبحسب ورقة أكاديمية أعدها الدكتور "طه الفسيل" أستاذ علم الاقتصاد بجامعة صنعاء فأن تطبيق نظام الغرفة الواحدة سيوفر على صاحب المشروع في اليمن القيام بـ١٢خطوة إجرائية والتي تستغرق لاستكمالها ٦٣ يوما وتكلف ٢٢٨في المائة من معدل الدخل الفردي و٢٥٦٦ بالمائة من معدل الدخل الفردي فيما يتعلق برأس المال المطلوب لبدء النشاط الاستثماري " .

ووصفت الورقة الأكاديمية أنظمة وقوانين التوظيف في اليمن بالمرنة نسبيا، مشيرة إلى تحقيق اليمن تقدما فيما يخص مؤشر تسجيل الملكية مقارنة بمتوسط درجات منطقة الشرق الأوسط .

وأشارت الورقة – نقلا عن تقارير دولية – إلى عدد من المعوقات الاستثمارية والمعضلات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في اليمن والتي اتخذت الحكومة الحالية العديد من المعالجات والإجراءات لإنهائها حيث تصدرت مشكلة ارتفاع معدلات الضرائب قائمة المعضلات والمعوقات الاستثمارية بنسبة (٧٧بالمائة) تليها مشكلة الفساد بنسبة (٦٧،٦) ثم الإدارة الضريبية بنسبة(٦٠،٥) فالكهرباء وبنسبة (٥١،٣) فيما تراجعت المشكلة الأمنية لتحتل – بحسب الورقة – ذيل قائمة المشاكل والمعوقات التي تواجه أنشطة الشركات الأجنبية العاملة في اليمن نتيجة المعالجات الحكومية الجادة والفاعلة في هذا الجانب .

إلى ذلك أكد الأكاديمي اليمني المتخصص في علم الاقتصاد الدكتور عبدالرحمن سالم السقاف أن جدية التوجهات الحكومية اليمنية الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية بما في ذلك الإجراءات والتدابير المتعلقة بحماية المستثمرين سيسهم في تحسين أداء اليمن فيما يخص مؤشر حماية المستثمرين للعام ٢٠٠٧م وبحيث تتجاوز اليمن المرتبة الـ (١١٨) التي تحتلها بموجب التقرير الرابع لبيئة أداء الأعمال للعام ٢٠٠٧م.

واعتبر الدكتور السقاف أن ثمة مؤشرات تبعث على التفاؤل في تحقيق اليمن تقدما في كافة المؤشرات المتعلقة بمستوي الأداء الخاص بتبسيط وتسهيل أداء الأعمال التجارية والاستثمارية في اليمن خلال الأعوام القادمة .. مشيرا إلى أن توافر الإرادة السياسية التي تتجسد بوضوح في الإشراف الشخصي من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على منظومة الإجراءات الحكومية التي اتخذت لتحسين بيئة الاستثمار بما في ذلك رعايته لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن سيسهم والى حد بعيد في تحسن خارطة الأوضاع الاستثمارية في اليمن خلال السنوات الخمس القادمة وحدوث انسيابية تدريجية للاستثمارات الإقليمية والعربية والأجنبية إلى اليمن.

3 وفود إلى الخليج لبدء إقرار نظام التامين على أبناء الجالية اليمنية

الدوحة / سبأ:

بدأت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إجراءاتها لتطبيق نظام التامين على المغتربين اليمنيين العاملين في الخارج.

وأوفدت المؤسسة ثلاثة وفود الى كل من السعودية والإمارات وقطر لإقرار النظام على المغتربين اليمنيين هناك.

وقال الأخ فيصل محمد شانع مدير إدارة التامين على العاملين في الخارج بالمؤسسة " سنجري تنسيقات وترتيبات مع السفارة اليمنية ومجلس الجالية بشان تطبيق نظام التامين على المغتربين اليمنيين في قطر" .

وأضاف " يمكن لكل شخص اختيار الشريحة التي تناسب دخله الشهري" ، مشيرا إلى أن الشريحة الأولى " تبدأ من ٢٠ ألف ريال يمني وتنتهي بمبلغ ١٧٥ ألف ريال يمني شهريا ويخصم ١٥٪ منها ، وبإمكان المشترك أن يدفعها شهريا أو كل ٣ أشهر أو نصف سنوي أو سنويا وتورد الى حساب العاملين في الخارج عبر البنك المركزي اليمني" .

وأشار مدير إدارة التامين إلى أنه " يمكن للمغترب الذي عمل في وزارة حكومية قبل اغترابه شراء تلك المستحقات مشفوعا طلبه بالمستندات، لمخاطبة الجهة التي كان يعمل بها وضمه له في سنوات الاشتراك" .

وحول كيفية إجراءات عملية التأمين قال شانع " يقوم الراغب في الاشتراك بتقديم طلب وفقا للنموذج رقم ٢٢ تأمينات وتحديد الشريحة التي يرغب الاشتراك فيها وبموجبها سوف يقوم بسداد القسط الشهري على أساس ١٥ ٪ من قيمة الشريحة المختارة" .

وأكد أنه " بموجب الإشعار الذي يصل المؤسسة من البنك سوف يمنح المؤمن عليه بطاقة تأمينية موضحا فيها الرقم التأميني له مع العلم أن لدى المؤسسة حساب في البنك المركزي اليمني يسمى حساب العاملين في الخارج وسوف يتم دفع الاشتراكات عبر بنك وسيط غالب الظن هو بنك قطر الوطني لان له فرعا معتمدا في اليمن" .

وعن المجالات التي يتم استثمار أموال المؤمن عليهم قال " هناك استثمارات في الأشياء التي لا توجد فيها مخاطر مثل الاستثمار في شركة تليمين والمستشفى السعودي الالماني وفي الاستثمارات العقارية مثل الشركة اليمنية الليبية القابضة" .